الأكاديمية للدراسات
الإجتماعية والإنسانية

علم السياسة بين المرجعية الغربية والمرجعية الإسلامية

Political Science between Western and Islamic Reference

أ. مرسي مشري، أستاذ مساعد قسم -أ-
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، كلية الحقوق والعلوم السياسية
mechri1979@yahoo.fr

ملخص

تتمحور إشكالية مقال علم السياسة بين المرجعية الغربية والمرجعية الإسلامية حول ما إذا كان يجب علينا كأكاديميين دراسة وتدريس العلوم السياسية وفقا للطرح الغربي، أو وفقا للطرح العربي الاسلامي، فهناك من يرى أنه يجب أن نتناول مواضيع العلوم السياسية من منظور غربي من أجل تحقيق التطور واللحاق بالحضارة الغربية، كما يستند أصحاب هذا الطرح إلى مقولة أن الإسلام هو دين وشريعة، ولم يتطرق قط إلى السياسة، في حين هناك اتجاه آخر يقول بسياسية الإسلام، مسترشدا في ذلك بأقوال الفقهاء والمفكرين، كما يبرر أصحاب هذا الاتجاه موقفهم بأن الظاهرة السياسية هي ظاهرة اجتماعية، وبما أنه يوجد اختلاف في الظروف والخصائص الاجتماعية بين المجتمعات خاصة الغربية والمسلمة، فإنه من الضروري مراعاة خصائصنا الحضاري في تناول الظاهرة السياسية، وأن المنظور الغربي للعلوم السياسية لا يصلح لأن يطبق في مجتمعاتنا.

وعلى الرغم من الزخم الكبير الذي تزخر به الحضارة الاسلامية من كتب كثيرة لمفكرين عرب ومسلمين، تعرضوا فيها لكل مواضيع العلوم السياسية من الدولة إلى نظام الحكم إلى صفات الحاكم المثالي، إلا أن جامعاتنا لا تزال تدرس وفقا للمناهج الغربية، كما أن المفكرين والأكاديميين العرب يستندون إلى مراجع غربية في الكتابة والبحث. ومن أجل تجاوز هذه المعظلة اقترحت ضرورة العودة إلى الموروث الفكري العربي من كتب ومخطوطات سياسية، والنظر إلى ما يأتينا من الكتب الغربية نظرة ناقدة فاحصة، اضافة إلى الاكثار من المؤلفات المشتركة بين الجامعات العربية التي تستند إلى مصادر عربية اسلامية محضة تتوافق وخصائصنا الثقافية والحضارية.

الكلمات الدالة: علم السياسة، المرجعية الغربية، المرجعية الاسلامية، سياسية الاسلام، التراث السياسي الإسلامي.

Abstract

The Problematic of political science between Islamic and western reference pushes academics to question the idea of either to teach and study political science according to western perspective, or Islamic one. There are in fact those who think that we should take political science according to western perspective, in order to achieve development and catch up with Western civilization. Proponents of this view argue their position based on the notion that Islam is religion and law, and has never been exposed to politics. While another trend says that Islam includes politics issues, guided by the statements of scholars and thinkers. Supporters of this argument on their part justify their position stating that the political phenomenon is a considered to be a social phenomenon, and since there are differences in the conditions and social characteristics between communities- especially Western and Muslim one-it is necessary to take into account our cultural characteristics in dealing with political phenomenon. Thus, Western perspective of political science does not fit within the reality of our societies.

Despite the rich heritage of Islamic civilization in terms of books that deal with all political science subjects from the state to the regime to the attributes of the ideal ruler. However, our universities are still depending on Western methods, and Arab intellectuals and academics also resort to Western references in their writings and researches. In order to overcome this dilemma, the researcher suggests the need for return to the Arab intellectual heritage of political books and manuscripts.

Keywords : *Political Science- Western Reference- Islamic Reference- Islamic Political Heritage.*

مقدمة

لقد أسهمت الكثير من الثقافات في إثراء الحضارة الإنسانية، وتنويع الإرث الحضاري العالمي، وذلك على مر الحقب التاريخية التي عرفتها الحضارة الإنسانية بداية من الحضارة اليونانية مرورا بالحضارة الإسلامية وصولا إلى الحضارة الأوربية، وقد شهد علم السياسة على غرار العلوم الأخرى إضافات واجتهادات ساهم فيها العديد من المفكرين من مختلف الثقافات والمحطات التاريخية، جعلت من هذا العلم يصطبغ تارة بالصبغة العربية الإسلامية وتارة بالطابع الأوربي، إلا أن ذلك لم ينف الاختلاف بين المرجعيتين الفكريتين المعنيتين بهذه الدراسة ألا وهما المرجعية العربية الإسلامية والمرجعية الغربية المسيحية، إذ نجد العديد من المفاهيم والأفكار التي تتعارض ومرجعيتنا الفكرية تدرس على مستوى الجامعات العربية مثل فكرة الديمقراطية العلمانية، وفي جانب أخر نجد المرجعيتين تتفقان في بعض المبادئ كحقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية: **هل يجب أن ندرس العلوم السياسية في الجامعات العربية من منطلق عربي إسلامي، أم أن التفوق العلمي والتقدم التكنولوجي لصالح الغرب يفرض علينا مواكبة العصر وبالتالي تدريس العلوم السياسية من منطلق غربي محظ؟**

أولا: سياسية الإسلام وأهمية دراسة علم السياسة من منظور اسلامي

على الرغم مما تعرض له الإسلام من حملات المغرضين وشبهات المبطلين في العصر القديم والحديث، وفي الشرق والغرب، ومن العرب وغير العرب، والقائلين بعدم سياسية الإسلام وأنه مجرد دعوة دينية لبناء نظام أخلاقي لا غير، إلا أننا نجد جماعة من المنصفين الغربيين والشرقيين يقدرون الإسلام حق قدره، ويقدرون ما به من مبادئ سياسية صالحة لكل زمان ومكان[1].

1ـ القائلون بسياسية الاسلام من العلماء المسلمين وأدلتهم على ذلك:

من خلال تتبع تاريخ الفكر الإسلامي السياسي نجد ثمة اجماع من المسلمين بفرقهم المختلفة _من سنة ومعتزلة وشيعة وخوارج ومرجئة_ على وجوب نصب الإمام، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مطالبتهم بقيام الدولة التي ترعى شئون الأمة الإسلامية، كما نجد أعلام الفكر في الإسلام ينادون بضرورة إقامة دولة إسلامية:

- فنجد ابن خلدون يقول في هذا الصدد:»إن نصب الإمام واجب، عرف وجوبه في الشرع بإجماع الصحابة والتابعين».

- ويقول الماوردي:»يجب إقامة إمام يكون سلطان الوقت وزعيم الأمة، ليكون الدين محروسا بسلطانه، والسلطان جاريا على سنن الدين وأحكامه».

- ويقول الشهرستاني:»لا بد للكافة من إمام ينفذ أحكامهم ويقيم حدودهم، ويحفظ بيضتهم، ويحرس حوزتهم، ويعبئ جيوشهم، ويقسم غنائمهم، ويتحاكمون إليه في خصوماتهم، وينصف المظلوم وينتصف من الظالم، وينصب القضاة والولاة في كل ناحية...».

- ويقول ابن تيمية:»يجب أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين، بل لا قيام للدين إلا بها، فإن بني آدم لا تقوم مصلحتهم إلا بالاجتماع بعضهم إلى بعض، ولا بد لهم عند الاجتماع من الحاجة إلى رأس».

- ويدافع الامام الغزالي عن قيام الدولة الإسلامية بقوله:»الدين والسلطان توأمان: الدين أساس والسلطان حارس، وما لا أساس له فمهدوم، وما لا حارس له فضائع».

2ـ القائلون بسياسية الإسلام من المفكرين الغرب وأدلتهم على ذلك:

على غرار المفكرين المسلمين الذين دافعوا على سياسية الإسلام، نجد الكثير من المفكرين الغربيين الذين يرون في النبي صلى الله عليه وسلم رئيسا للمؤسسة الدينية وفي نفس الوقت حاكما سياسيا في الدولة الإسلامية، ومن ثمة فقد كانت المبادئ التي جاء بها تأخذ بالدين بقدر ما تأخذ بالدنيا.

- نجد الأستاذ فيجيرالد حين قال:»الإسلام نظام سياسي، بالإضافة إلى كونه دينا سماويا، ويعترف باستحالة فصل الجانبين عن بعضهما للتلازم المطلق بينهما».

- كما يذهب الدكتور جوزيف شاخت إلى أن الإسلام نظام كامل يشمل الدين والدولة معا.

- ويوافقهما الرأي الأستاذ جورج سارتون بتأكيده أن المسلمين يمكن أن يعودوا إلى عظمتهم الماضية، وإلى زعامة العالم السياسية والتعليمية، كما كانوا من قبل، ولكن هذا لن يكون إلا إذا عادوا أولا إلى فهم حقيقة الحياة في الإسلام أو العلوم التي حث على الأخذ بها.

تبرز أهمية دراسة علم السياسة من منظور إسلامي من خلال التغيرات الطارئة على السياسة العالمية علما وعملا، فكانت البداية مع التغير في مفهوم الدولة تغيرا سار في اتجاهين متعاكسين، حيث اتجهت الدول اللبرالية إلى الاندماج في كيانات أكبر ومن ثم تكاملت السيادات وتوحدت وأنشأت كيانات تجميعية تعيد إلى الأذهان الدولة الإمبراطورية التي شهدها التاريخ فيما قبل ظهور الدولة القومية الحديثة، وهذا ما فند كل النظريات القائلة بمحورية الدولة القومية في صنع السياسة بشقيها الداخلية والخارجية.

وعلى النقيض من ذلك تتجه دول العالم النامي والدول الاشتراكية سابقا إلى حالة من تفكك الدولة إلى كيانات ذات طبيعة انشطارية قد تولد في المستقبل تفككات أخرى على أسس عرقية أو دينية أو تاريخية[2].

هذا على الساحة السياسية العملية، أما من الناحية الفكرية

النظرية، فقد أدى سقوط النظم الاشتراكية إلى إعادة النظر في مصداقية الحتمية التاريخية الماركسية القائلة بأن الشيوعية هي آخر مراحل التاريخ، هذا ما فسح المجال لبروز حتمية جديدة ترى أن الرأسمالية اللبرالية آخر مراحل التاريخ، من خلال نظرية نهاية التاريخ والرجل الأخير لفوكوياما، والتي تسعى لجعل الأنساق السياسية والاقتصادية والثقافية الغربية نموذجا مثاليا يجب الاقتداء به، هذا النموذج الذي تعرض لهزات اقتصادية أظهرت هشاشة الفكر الغربي في شقه الاقتصادي.

في ظل هذه التغيرات الفكرية والسياسية تبرز أهمية وخطورة السعي نحو الحفاظ على الذات، والمحافظة على الهوية، وطرح منظور فكري مغاير للمنظور السائد الآن، سعيا نحو الحوار والإفادة المتبادلة لنفع البشرية وإخراجها من طور الحتميات الجبرية التي تفرض في معظمها بقوة الأشياء لا بقوة الأفكار، وتفقد الإنسان حق اختيار مصيره وحياته بالطريقة التي يريد دون قهر أو إجبار، وهنا تبرز الحاجة إلى عملية متواصلة من الحوار المتعدد الأرضيات والمنطلقات للخروج بالبشرية من هذه النهايات الحتمية التي تزيدها تفككا لأنها تفتقد بعدا أساسيا لم يزل هو العنصر الغائب في كل هذه الحتميات، وبسبب غيابه حملت هذه الحتميات بذور فنائها في طياتها، فتمر بدورات متوالية من الصعود والهبوط لكونها تقوم على جدلية منقوصة مبتورة تعتمد الإنسان والطبيعة فحسب، وتنعزل عن الغيب الخارج عن حدود الزمان والمكان، الذي يمكن أن يقدم ما لا يستطيع العقل المحدود زمانا ومكانا تقديمه [3].

ومن ثم تكون العمليات الكونية علمية وعملية ناتجة عن جدلية ثلاثية الأبعاد محاورها الغيب والإنسان والطبيعة، مما يؤدي بنا إلى طرح **قضية إسلامية المعرفة**، والتي تعني تقديم المنظور الإسلامي في مختلف العلوم الاجتماعية والطبيعية، بصورة تحقق مفهوم الاختيار الذي لا بد أن يكون بين بدائل مختلفة تبعد الإنسان عن مفهوم الحتمية والجبر.

لقد تجاهل المسلمون الخوض في علم السياسة، وأهملوا النظر في كتب كالجمهورية لأفلاطون والسياسة لأرسطو، كما أهملوا الخوض والأخذ بمبادئ الإغريق السياسية، وأنواع الحكومات ونظم الحكم، وذلك على الرغم من حركة الترجمة التي قادها العديد من المفكرين العرب، وفي كثير من الأحيان بطلب من الخلفاء والحكام، مما قد يوحي بانعدام الصبغة السياسية في الإسلام. ويمكن إرجاع ذلك إلى أمرين[4]:

- أولهما أن الخلافة والحكم في الدولة الإسلامية صبغتا منذ عصورهما الأولى بالدموية، فكانت الحرب هي الفيصل، ولعل هذا ما دفع بابن خلدون بالقول بأن الحكم لا يأتي إلا بالغلبة والقهر، وبالتالي صار الخوض في هذه الأمور السياسية فيه الكثير من الحرج.

- وثانيهما أن الفكر السياسي كتراث جاء بصبغة فقهية تروي التجارب التاريخية، ككاتب الأحكام السلطانية للإمام الماوردي، أو بصيغة الوعظ والإرشاد للحكام ككتاب التبر المسبوك في نصيحة الملوك للإمام الغزالي.

إلا أن ذلك لم يمنع الشريعة الإسلامية من تحديد مبادئ عامة يعتمد عليها الإنسان في تسيير شؤون حياته في كل المجالات لاسيما المجال السياسي، تاركة له التفاصيل الدقيقة ليحددها وفق ما يتلاءم ونمط معيشته، فأصول الحكم وقواعده محددة في الدستور الإسلامي، لا يحق لأحد أن يقوم بتعديلها أو تبديلها، ولكن إذا كان المبدأ قد قرر، فإن الشكل وطريقة وضعه موضع التنفيذ التزم الإسلام بصددها المرونة الكاملة، بشكل يسمح بصلاحيته للتطبيق في كل زمان ومكان، حيث لم يجمد القرآن والسنة شئون المسلمين عند نظام بعينه من نظم الحكم، ولم يفرضها عليهم لونا معينا من ألوان التنظيمات الدستورية، ولم يتضمن القرآن والسنة شيء عن نظم الحكم في الدولة الإسلامية، فهما لم يفضلا النظام الملكي على النظام الجمهوري، كما لم يرفضا أحدهما من حيث المبدأ، كما لم يتضمنا أحكاما تفصيلية في شأن ما يجب أن تقوم عليه العلاقات بين السلطات، فلم يرجحا فصل السلطات كما لم يرفضا تركيزها، وفي مجال اختيار ولي الأمر لم يحدد القرآن والسنة طريقة بذاتها يلتزم بها المسلمون بل أن الامر متروك في ذلك لأمة الإسلام وفق احتياجات ظروف الزمان والمكان [5].

ثانيا: علم السياسة وتأثير الوسط الاجتماعي

من أهم القضايا في البحث العلمي مسألة تكوين المفاهيم فنحن ندرس ونحلل ونقوم العلوم الاجتماعية كافة، مستخدمين في ذلك مجموعة من المفاهيم والأفكار التي عادة ما تحمل معها دلالات وانحيازات معينة، فعلم الاجتماع البرجوازي الغربي على سبيل المثال لا يركز على مفهوم الطبقة Class ولا يتناول بالتالي نظام الطبقات أو الصراع الطبقي، ولكن يدرس بدلا منها الشريحةStratum ، ولا يتناول بالتالي نظام الطبقات أو الصراع الطبقي، لكن يتناول نظام التدرج الاجتماعي والأدوار الاجتماعية، وهو الأمر الذي يعكس أولويات وانحيازات فكرية معينة [6].

فلما كانت غاية السياسة الأساسية هي تنظيم المجتمع وتوطيد وجوده، كونه مجال النشاط البشري، أضحت إحدى مميزات التنظيم الاجتماعي، والأنظمة والمؤسسات السياسية لا تنشأ إلا في الوسط الاجتماعي، وهي تنطلق من حقيقة واقعه، فخصوصية البنية الاجتماعية هي عامل أساسي في تحديد شكل النظام السياسي، وأن أي نظام لا يأخذ بعين الاعتبار معطيات الواقع الاجتماعي لا يمكنه أن يعمر طويلا، لأن التركيبة الاجتماعية، غير المعبر عنها في النظام السياسي، تشل عمل مؤسسات هذا النظام، ومما لا شك فيه أن لهذا الأخير دورا هاما في تطوير الواقع الاجتماعي، ولكن ليتمكن من تحقيق ذلك يجب ألا يكون في غربة عن هذا الواقع. ومن ناحية أخرى فإن القوى السياسية التي تتنازع السلطة داخل المجتمع، هي في الحقيقة قوى اجتماعية مسيسة، فهي اجتماعية من حيث المنشأ، وسياسية من حيث الأهداف التي تسعى إليها، فهي تعمل عادة للتأثير على قرارات من هو في السلطة، أو إلى بلوغ سدة الحكم أو الاثنين معا[7].

هذه العلاقة الوطيدة بين السياسة والمعطيات الاجتماعية للظاهرة السياسية، من خلال الأنظمة السياسية والقوى المتفاعلة والمتصارعة في إطار هذه الأنظمة تؤكد العلاقة بين علم السياسة والمجتمع، فلا يمكن للباحث أن يتناول دراسة الظاهرة السياسية مجردة عن الوسط الاجتماعي الذي نشأت وتطورت فيه.

وانطلاقا من الأهمية التي يوليها علم السياسية للوقائع والأحداث الاجتماعية، اعتبر البعض أن علم السياسة يشكل فرعا من علم الاجتماع وهو المسمى بعلم الاجتماع السياسي الذي حصر اهتماماته بدراسة بعض قطاعات التفسير السياسي كالرأي العام، والجماعات الضاغطة، والأحزاب، والانتخابات [8].

وطالما أن السياسة لا توجد إلا في المجتمع، وطالما أن المجتمعات تختلف تبعا لاختلافات الزمان والمكان، فلابد وأن تحمل السياسة قدرا من الذاتية أو النسبية، والدليل على ذلك هو الاختلاف في تعريف السياسة بين المدارس المختلفة، فالغربي على سبيل المثال يرى في السياسة رأيا حرا وحقا طبيعيا لا ينبغي أن يعتدي عليه أحد مهما كانت سلطته أو سلطاته، والاشتراكي يذهب إلى أن السياسة هي الصراع من أجل القوة والسلطة والمحافظة على المصنع والانتساب إلى النقابة، والعربي يرى في السياسة محاولة استرداد حقوق ضائعة، كما يوجد اختلاف النظرة إلى السياسة منذ عصر الإغريق والرومان إلى العصور الحديثة، ما بين المثالية والواقعية والعضوية والسلوكية [9]. لهذا يعتبر الباحث في العلوم السياسية نفسه باحثا يستقصي الحقائق عبر مجال النشاط الاجتماعي بأسره، فهو يتحرى الحقيقة الاجتماعية على نهج الباحثين في العلوم الإنسانية، ولكنه ينظر إلى هذه الحقيقة الاجتماعية من زاوية أخرى مختلفة [10].

من خلال تحليله لواقع تدريس العلوم السياسية بجامعة الجزائر وبقية الجامعات العربية وجد الدكتور عمار بوحوش أن تدريس العلوم السياسية في الجزائر (منذ 1949) والعراق (منذ1987) يتم في إطار كليات أو معاهد، بينما يتم تدريس العلوم السياسية في بقية الجامعات العربية في أقسام للعلوم السياسية. كما لاحظ أن تدريس العلوم السياسية بجامعات دول المغرب العربي مماثل لنظم تدريس العلوم السياسية في فرنسا، حيث توجد مواد الجدع المشترك في السنة الأولى والثانية ثم التخصص في السنة الثالثة، في حين أن جامعات المشرق العربي تنتهج نظاما مماثلا للنظام الأمريكي المتمثل في المواد الإلزامية والاختيارية التي يتعين على كل طالب أن يدرسها وينجح فيها، وفي بعض الجامعات العربية يتم تدريس العلوم السياسية في كليات القانون والاقتصاد (مثل تونس، المغرب وسوريا) وهذا يعني طغيان المواد القانونية والاقتصادية على العلوم السياسية [11].

كما أشار إلى أن المناهج العلمية في معظمها مستمدة من مناهج التدريس الغربية، أي دراسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وكيفية أداء مهامها وإجراءات العمل بها، وإذا كانت هذه هي أوضاع الدول الغربية المتقدمة، فإن أوضاعنا في الدول النامية تختلف عنها، وأسلوب العمل السياسي في مؤسسات الدولة غير مطابق لأسلوب العمل في الدول الغربية، ولهذا فإن تقليد الدول الغربية في تدريس نفس المواد ونفس المضمون لا يعبر عن واقعنا ولا يجسم حقيقة ما يجري في بلادنا.

كما أن البرامج تعتبر غير ملائمة للواقع السياسي والظروف التي تمر بها الدول النامية بصفة عامة، حيث لاحظ الدكتور بوحوش أن أغلب مواد التدريس جاءت لتغطي قضايا تقليدية أو أزمات سياسية مرت بها دول كبرى، في حين أنه كان من المفروض أن تكون مواد التدريس معبرة عن القضايا الحيوية التي يتفاعل معها المجتمع يوميا مثل قضايا حرية التعبير في أجهزة الإعلام، والديمقراطية في العمل، وحقوق الإنسان، ومشاركة المواطنين في الحوار واتخاذ القرارات في إطار جماعي [12].

وقد نتج عن التبعية للغرب في دراسة علم السياسة، تشتت وتعدد المدارس الفكرية لدراسة السياسة، فحسب الدكتور محمد نصر مهنا توجد في العالم العربي المعاصر ستة مدارس رئيسية لدراسة السياسة من حيث موضوعها وتصنيفها بين باقي العلوم عند البحث فيها [13]:

- **المدرسة السلفية**: وتعتبر امتدادا للنهجين الكلامي والفقهي في دراسة موضوع الإمامة أو الخلافة أو الدولة وفقا للنظريات الإسلامية التقليدية للحكم، ومن أهم روادها الشيخ على عبد الرزاق صاحب كتاب الإسلام وأصول الحكم سنة 1913.
- **المدرسة الخلدونية**: وهي التي تستند إلى العلل الطبيعية لنشوء الدول ونموها وزوالها وهي امتداد لمنهج المفكر ابن خلدون في المقدمة، وقد حاول الدكتور جورجي زيدان السير على أسلوبه في مجموعة دراسات عن الدولة نشرت في مجلة الهلال بالقاهرة سنة 1913.
- **المدرسة الحقوقية الدستورية**: وطريقتها مقتبسة من مناهج الدراسات في أوروبا، والتي تعتبر دراسة السياسة جزءا من القانون الدستوري، وهي الطريقة التي يتبعها معظم الباحثين في القانون الدستوري في العديد من العواصم العربية مثل مصر وسوريا.
- **طريقة الدراسة المنهجية للنظريات والنظم السياسية**: التي نادى بها المستشرقون أول الأمر ثم الكتاب العرب من بعدهم.
- **المدرسة العلمية السياسية**: ويعتبر أنصارها أن السياسة ودراستها علما قائما بذاته، ويعتبر كل من حسن صعب ومحمد طه بدوي من رواد هذا الاتجاه.
- **المدرسة التي يلجأ أنصارها إلى المنهج العلمي في الدراسات العقائدية الإيديولوجية القومية والاشتراكية والشيوعية** وتلقى فيها موضوعات نشوء الأمم وأوضاعها وأنظمتها

الاقتصادية والسياسية أهمية كبرى، وهي دراسات تجمع بين اشتراك الفلسفة والسياسة والاجتماع والتاريخ والجغرافيا، وهي اليوم أوفر طرق الدراسة السياسية انتاجا في العالم العربي المعاصر.

ثالثا: التراث السياسي الإسلامي البديل الحضاري لدراسة علم السياسة

أ- واقع التراث السياسي الاسلامي

التراث السياسي الإسلامي هو كل ما وصل إلينا عن السياسة – وغيرها- في الحضارة العربية الإسلامية، فهو إذا: ذلك الموروث الحضاري الذي يمثل الخلفية الفكرية السياسية للحضارة العربية الإسلامية، والتي لا تزال عناصرها الكثيرة سارية المفعول ممتدة وفاعلة، وحتى مؤثرة في حياتنا الثقافية، والتي عادة ما تساهم بشكل أو بآخر في تأصيل الحاضر ودفعه نحو التقدم والمشاركة في قضايا التغيير الاجتماعي والسياسي، ومن مصادر تراث الفكر الإسلامي [14] الذي يشكل التراث السياسي رافدا أساسيا من روافده نجد مصدرين أساسين هما: النص الإسلامي الموحي، المنزّل على رسول الله صلى الله عليه وسلم و المتمّثل في القرآن الكريم، وسنته صلى الله عليه وسلم،أما المصدر الثاني الذي يعد من المصادر الأصلية للإسلام والذي يشمل سائر ما أنتجه العقل المسلم من خلال تفاعله مع هذين المصدرين الأساسين مع الواقع المعايش، وعلى تلك المعارف والعلوم وتفاعل العقل المسلم معها قامت قواعد الحضارة الإسلامية وأرسلت دعائم العمران البشري [15].

وقام الدكتور نصر محمد عارف بحصر كم المصادر التراثية التي اعتمدها الباحثون المعاصرون في بناء نتائجهم وتعميماتهم، وتحديد نسبتها إلى مجمل ما استطاع الوصول إليه من هذه المصادر، حيث توصل إلى (307) ثلاثمائة وسبعة من المصادر التراثية المباشرة في علم السياسة، منها: (105) مئة وخمسة كتب مطبوعة، أي بنسبة 34,5%، ومئة وسبعة وعشرون (127) مخطوطا محدد المكان، أي بنسبة 41,5%، وخمسة وسبعون مصدرا (75) لم يستطع تحديد مكانها إلا أنه ثبت وجودها التاريخي [16].

وبعد الاطلاع على 74 كتابا معاصرا تناول الفكر السياسي الإسلامي، أو إحدى ظواهره لتحديد مدى اعتماد هذه الكتب على المصادر التراثية، خرج بالنتائج الموضحة في الجدول الموالي[17]:

عدد الكتب	عدد المصادر التي اعتمد عليها	النسبة إلى مجموع المصادر
كتاب واحد	33	%11
كتاب واحد	19	%6,5
كتاب واحد	16	%5
كتاب واحد	14	%4,6
كتابان	13	%4,4
كتابان	02	%0,7
كتابان	01	%0,3
ثلاثة كتب	11	%3,6
ثلاثة كتب	8	%2,6
ثلاثة كتب	5	%1,6
خمسة كتب	12	%4
خمسة كتب	6	%2
خمسة كتب	3	%1
ستة كتب	7	%2,3
سبعة كتب	10	%3,2
سبعة كتب	9	%3
ثمانية كتب	4	%1,3
اثنا عشر كتابا	00	00

ومن خلال تحليله للبيانات السابقة خلص الباحث إلى النتائج التالية[18]:

- أن أكثر الكتب التي لعبت دورا محوريا في حياتنا الثقافية المعاصرة، والتي أثرت على تصورات الكثيرين ومواقفهم من الفكر السياسي الإسلامي، لم تستقرئ شيئا من مصادر التراث السياسي الإسلامي.
- أن الكتابات المعاصرة وعلى الرغم من تنوع الباحثين الذين تناولوا الفكر الإسلامي، إلا أن ذلك لم ينتج تنوع في المصادر، حيث أن أكثر من 80% ممن كتب في علم السياسة الإسلامي لم يرجع إلى أكثر من عشرة مصادر أي أنهم يكررون المصادر نفسها.
- الانتقائية في التعامل مع المصادر الخاصة بالمفكرين الأكثر شهرة مثل: الماوردي والفارابي وابن سينا والغزالي.

ولما كان التعامل المعاصر مع التراث السياسي الإسلامي يتم بصورة غير منهجية تقوم على الصدفة والعشوائية، فقد تم تجاهل الكثير من المصادر الهامة مثل ابن قتيبة الدينوري وكتابه السلطان، وكذلك الجاحظ وكتابه التاج في أخلاق

الملوك والذي كان له تأثير فكري على حركة المعتزلة، والتي تعد فرقة من فرق المسلمين[19].

ب- مصادر التراث السياسي الإسلامي

خلال دراسته لمصادر التراث السياسي في الإسلام ميز الدكتور نصر محمد عارف بين مصدرين:

1-**المصادر غير المتخصصة أو غير المباشرة**: وهي المصادر التي لا تعالج الظاهرة السياسية بالأصالة، وإنما تعرض لها في سياق آخر كجزء من ظاهرة عامة فقهية أو تاريخية أو فلسفية أو لغوية وأهمها [20]:

• **تفاسير القرآن وشروح الحديث**، باعتبارهما مصدران معرفيان مباشران لجميع العلوم، يسمحان بتحديد الآيات القرآنية التي وردت بشأن تنظيم أمور الناس والمجتمع ومختلف المبادئ اللازمة لذلك، وكذلك السيرة النبوية القولية والفعلية والتقريرية التي تصب في إطار تهذيب وإرشاد سلوك المسلم في علاقته بالمجتمع.

• **كتب الفقه وأصوله**: والتي تناولت مواضيع عن الامارة والامامة والبيعة مثل كتاب رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين.

• **أبواب الامامة في كتب علم الكلام**: والتي كانت محور نقاش بين الفرق والمذاهب، واهم المؤلفات في هذا المجال كتاب مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن الأشعري.

• **خطب الخلفاء الراشدين** : وعهودهم إلى الأمراء والولاة، وكذلك رسائل العلماء إلى الخلفاء مثل رسالة الامام مالك إلى هارون الرشيد، ورسائل سعيد بن جبير وسعيد بن المسيب، وقد جمع القلقشندي في موسوعته صبح الأعشى في صناعة الإنشاء العديد من عهود الخلفاء من صدر الإسلام حتى عصره [21].

• **الكتب الموسوعية التي تتناول حزمة من الأفكار والموضوعات**: التي تتناول فصولا عن الشورى والبيعة والعدل والإمامة مثل مؤلفات ابي حيان التوحيدي والآداب الشرعية لابن مفلح.

• **كتب التاريخ**: وهي تنقسم إلى أربعة أنواع منها: 1/ كتب التاريخ العام: التي ترصد تاريخ الإسلام العام على مدى قرون عديدة مثل «البداية والنهاية» لإبن كثير و«تاريخ الطبري» وابن الأثير، وهذه النوعية من الكتب تتضمن رصدا لتطور مؤسسات الحكم وعلاقاتها وتحولاتها. 2/ كتب التاريخ السياسي للدول: وهي التي تركز على العملية السياسية فحسب مثل الامامة والسياسة لإبن قتيبة وتاريخ الخلفاء والملوك للسيوطي وخلاصة الذهب المسبوك مختصر من سير الملوك لعبد الرحمن الأربلي. 3/ تاريخ النظم السياسية والحكام: وهو ينصب على دولة معينة أو عهد سياسي أو حاكم معين مثل «التحفة الملوكية في الدولة التركية» أو «الروضتين في اخبار الدولتين» و«تاريخ عمر ابن الخطاب» لابن الجوزي. 4/ تاريخ المؤسسات خاصة مؤسسة الوزارة: هناك مؤلفات تناولت الوزراة من زاوية تنظيرية مثل طبيعتها وانواعها ووظائفها، في حين هناك مصادر أخرى أرخت لتطور المؤسسة، ومن أهم ما كتب «أخبار الكتاب» لداود الجراح، و«الوزراء» لمحمد بن داود بن الجراح و«الوزراء والكتاب» للجهشاوي.

• **كتب الادب الشعبي أو سير العلماء والصالحين**: وهي كتب تؤرخ لحركة المجتمع سواء أكانوا من العلماء أو من العامة، كما تتطرق هذه الكتب إلى السياسة من خلال تركيزها على صفوة المجتمع.

• **المعاجم اللغوية**: وتعد مصدرا مهما لتحديد المفاهيم، ومن ثمة فهم الخطاب السياسي التراثي فهما مستقيما بلغته، يحول دون تلبيس المفاهيم التراثية بالمضامين الغربية المعاصرة لعلم السياسة، وأهم هذه المصادر «تعريفات العلوم» للملا أحمد الشرواني.

2-**المصادر المتخصصة أو المباشرة**: وهي المصادر التي ينبغي أن يقوم عليها أي بحث في الفكر السياسي الإسلامي أو أحد قضاياه، وأهمها: «رسالة في نصيحة ولي العهد» لعبد الحميد الكاتب، «رسالة الصحابة» و«الإمامة» لعبد الله ابن المقفع، و«تدبير الملك والسياسة» لسهل بن هارون [22].

رابعا: المفاهيم السياسية بين المنظور الاسلامي التراثي والمنظور الغربي المعاصر

تتعرض عملية التعاطي مع التراث السياسي الإسلامي إلى عدم ضبط منهجي في معالجة المفاهيم، حيث يتم إسقاط الدلالات المعاصرة للمفاهيم السياسية - التي هي انعكاس تام للمفاهيم الأوربية المترجمة - على المفاهيم التراثية الإسلامية، ويتم بذلك فهم الثانية بدلالة الأولى، بحيث لا يبقى من المفهوم التراثي سوى لفظه دون مضمونه ومعناه، ومن أمثلة هذه المفاهيم التي تتعرض لعملية مغالطة منهجية مايلي:

❖ **مفهوم السياسية**: لم يتم التعامل مع مفهوم السياسة بالمعنى الذي وضعه المسلمون والذي يرتبط بالمصلحة والإصلاح والتدبير والرعاية والتربية والتوجيه، بل تم التعامل معه بمعنى القوة والسلطة والدولة وغيرها.

❖ **مفهوم الدولة**: حيث يعرفها ابن خلدون ويصفها بالحكم الذي يحمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها، إذ أحوال الدنيا ترجع كلها

عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة، فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا، في حين نجد الدولة المدنية تعرف على أنها الفصل الكامل بين القوانين والتشريعات والأجهزة عن تدخلات الكنيسة التي تمثل الدين في الغرب، أي أنها الدولة العلمانية [23].

❖ **مفهوم الاستبداد**: والذي يعني في مصادر التراث السياسي الإسلامي القدرة على فرض سيادة الدولة على جميع أطرافها، ومنع أي خروج عليها والمحافظة على عدم تسلط أي أحد على السكان، والمستبد العادل حسب الامام الغزالي أو محمد عبده فهو الحاكم القوي القادر على فرض النظام العادل، في حين ترجم هذا المفهوم في الأدبيات الغربية كمرادف للديكتاتورية والطغيان والانفراد بالسلطة [24].

خامسا: نحو استراتيجية لتجديد العلوم السياسية من منظور اسلامي

أ- احياء النظريات والنماذج السياسية الإسلامية

يمثل التراث السياسي الإسلامي نقطة البداية نحو التغيير السياسي والاجتماعي، والتجديد هو إعادة فهم و تفسير التراث الغني طبقا لحاجات العصر، فالتراث هو الوسيلة والتجديد هو الغاية من أجل المساهمة في التطوير السياسي للواقع وحل مشكلاته. وإذا كانت النظرية السياسية هي المعبرة عن محاولات الإنسان الواعية لفهم وحل مشكلات الجماعة التي ينتمي إليها، وأنها تعني أيضا البحث المنضبط والجاد للمشكلات السياسية، فقد وجد في الساحة الفكرية الإسلامية العديد من المفكرين السياسيين الإسلاميين من حاولوا جادين في تفسير وتحليل ووصف الظواهر السياسية، وواقع الحياة السياسية التي يعيشون فيها، بغية الوصول إلى نتائج معينة، ومن أجل حل مشاكل الجماعة التي ينتمون إليها من جهة أخرى.

ولقد زخرت الساحة السياسية الإسلامية بالعديد من النظريات السياسية الإسلامية والتي نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر، «نظرية الإمامة» و«نظرية الملك» عند صاحب «الدرة اليتيمة والجوهرة الثمينة» و«رسالة الصحابة» و«رسالة في نصيحة ولي العهد»، و«نظرية العقد السياسي» للماوردي والجويني، إضافة إلى نظرية «التدبير السياسي» لصاحبها أحمد بن محمد بن أحمد ابن أبي الربيع، ونظرية «العصبية» لصاحبها ابن خلدون، ونظرية «العودة إلى الذات الحضارية» لصاحبها على شريعاتي، ونظرية «القيم الإسلامية» عند عبد الله حامد ربيع [25].

ب- دراسة المجتمع العربي والتنظير للعلوم السياسية على ضوء الواقع الاجتماعي العربي.

هناك من يرى أن آفاق تطور العلوم السياسية في الوطن العربي مرتبط بتطور المجتمع العربي وبشكل خاص بتطور قاعدته المادية الاقتصادية والاجتماعية، ومشروط بتكوين الدولة القومية ويكون أداتها الموجهة هي الحزب من الطراز الجديد، لأن العلوم السياسية تعبر عن الايديولوجية السياسية، وهي تمثل البناء الفوقي للقاعدة. وكذلك باعتبارها جزء من الوعي الاجتماعي ذو الاتجاه الايديولوجي فهي انعكاس للواقع الاجتماعي، ولهذا فإن الواقع الاجتماعي القائم في الوطن العربي المتميز بتعدد كياناته الاقليمية وتكريس هذا الواقع يتطلب التحديد العلمي والجدل الثائر حول اشكاليات العلوم السياسية وموضوعاتها في الوطن العربي [26]. ومن أجل البحث في مثل هذه الموضوعات ينبغي تحديد طبيعة وواقع المجتمع العربي (البناء التحتي) ، وطبيعة الصراع القائم والدائر في الحياة الإنسانية.

هذا وقد قدم الدكتور عمار بوحوش خطة عملية لتطوير تدريس العلوم السياسية مستنبطة من الخبرة الشخصية، وذلك خلال المؤتمر الثالث للجمعية العربية للعلوم السياسية المنعقد بالقاهرة، بحيث تتكون خطة العمل من العناصر التالية[27]:

1- تقسيم فروع التخصصات إلى مناطق متميزة يتخصص كل أستاذ في منطقة معينة، بحيث يكون عنده إلمام شامل بجميع التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية التي تحدث في تلك المنطقة من العالم، ويتميز هذا التقسيم بوجود تخصصات تكمل بعضها البعض، بحيث يتخرج الطالب وعنده معلومات غزيرة عن بلده، وعن العالم العربي والعالم الإسلامي، بالإضافة إلى إلمامه بكل التطورات السياسية والفكرية التي تجرى في البلدان الغربية والبلدان الاشتراكية.

2- التحليل الرسمي وغير الرسمي للمؤسسات: بما أن علم السياسة يهتم كثيرا بالنظريات الوظيفية للمؤسسات فإنه يتعين علينا أن نركز على الجوانب الرسمية والقانونية للمؤسسات إضافة إلى التركيز على التصرفات الفعلية للأفراد في داخل المؤسسات والإجراءات الحقيقية غير المنصوص عليها في القوانين والتي تؤثر بصفة ملموسة في مجرى الأمور. وعليه فإن الأسلوب الحالي لتدريس العلوم السياسية والمتمثل في تحليل دور المؤسسات والقوانين التي تعتبر بمثابة قواعد لتسييرها، يعتبر أسلوبا تجريديا أو عقيما لأن الاهتمام بالشكليات ينسينا بجوهر الموضوع الذي هو الأداء الحقيقي

للمؤسسات، وبعبارة أخرى، ينبغي إعطاء أهمية كبرى لما يجري حقيقة في مؤسساتنا وعدم الإكتفاء بتحليل الجوانب الشكلية للنصوص القانونية.

3- الواقعية في معالجة القضايا بدلا من الإكتفاء بوصفها: ويقصد بذلك التوجه إلى تحليل المسائل السياسية بأسلوب عملي يتمثل في تقديم الحلول الممكنة، والابتعاد عن أسلوب الإفراط في الوصف والحديث عن المتافيزيقا في العلوم السياسية، فالأسلوب التقليدي للتدريس يغلب عليه طابع التخصص الدقيق واستعمال المصطلحات التي يفهمها رجال الاختصاص فقط، والإطناب في شرح النظريات التي قد تكون صالحة لمجتمع معين نابعة منه وغير صالحة لعشرات المجتمعات التي تختلف أوضاعها باختلاف القضايا التي تنبع من بيئة العمل. وعليه فإنه من الأحسن الابتعاد عن الأسلوب الوصفي والاعتماد على الأسلوب العملي الذي يساعد على استيعاب المشاكل والحلول الملائمة لها.

4- تبادل الخبرات والزيارات بين المؤسسات الجامعية: وهذا بقصد التعرف على الحقائق والإنجازات أو المشاكل، والاستفادة من الحقائق والمؤلفات المتوفرة في الجامعات الأخرى. فالتعاون بين الجامعات وبين المختصين في كل فرع من فروع المعرفة يسمح بتقديم النوعية والموضوعية العلمية لكل الطلبة، وبالتالي يمكن تنويع المصادر العلمية وإعطاء الفرص للطلبة لكي يتعلموا ويستقوا معلوماتهم من عدة مصادر، وبالتالي تكون معلوماتهم شاملة ومتنوعة.

5- الاعتماد على أسلوب التأليف المشترك وتنويع المراجع العلمية: لأن المشكل الذي تعاني منه جميع البرامج ومناهج التدريس هو النقص الملحوظ في المؤلفات العلمية التي تساعد الطلبة على استيعاب المواضيع المقررة عليهم، وتمكنهم من أخذ نظرة هادفة على الحقائق العلمية في كل موضوع، كما يساعد هذا النوع من التأليف المشترك على التعريف بأعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية وبانتاجهم العلمي. ثم إن اشتراك عدة مؤلفين في تأليف كتاب واحد يعجل في إصدار الكتب ويساهم في بلوغ الأفكار العلمية إلى جميع الأفراد في جميع أنحاء الوطن العربي.

6- ضرورة إدراج برامج التدريب والدراسات الميدانية في برامج العلوم السياسية، وذلك بهدف تدريب الطلاب على الإلمام بفنيات العمل والجمع بين المعرفة النظرية والمعرفة التطبيقية، كما أن برامج التدريب على فنيات التدريس، وكيفية استعمال الكومبيوتر، وطرق استعمال المناهج الإحصائية لتحليل المعلومات قد أصبحت الآن ضرورة من ضرورات الحياة اليومية في مجالي التدريس والبحوث العلمية، وأن أي تباطؤ في إدخال التكنولوجيا الحديثة في مجال تدريس العلوم السياسية سوف ينعكس سلبيا على مسيرتنا لتحسين مستوى التعليم وتطويره نحو الأفضل.

7- حتمية تدعيم المجلات العلمية والإكثار من مراكز البحوث العلمية التي تبرز المعالم الرئيسية للفكر العربي، وتؤثر في الرأي العام وتوجيه العقل العربي، حيث أن مشكلتنا الرئيسية تنبع من وجود طاقات وأفكار وعلماء مبدعين في الجامعات العربية لكن هذه الأفكار غير موظفة لخدمة قضايانا وتحقيق أهدافنا، والسبب في ذلك أن هؤلاء المفكرين لا يملكون الوسائل لتجسيد أفكارهم في أرض الواقع، وتبقى باستمرار عبارة عن أفكار مغمورة، أما إذا اقترن الفكر بالعمل، وتم إنشاء مؤسسات البحوث العلمية، فإنه بالإمكان دراسة الأزمات التي نواجهها والبحث في الحلول التي تخدم أهدافنا.

خاتمة:

إذا كان العالم من حولنا يغير ويبدل من مثله ومثالياته، ويعيد بناء تنظيماته، فحري بنا نحن المسلمين أن نعرض وأن نبسط وأن نوجه الأضواء إلى كل ما في الإسلام من نظم، ليكون القدوة لمن أراد أن يقتدي سياسيا، فكيف بنا نترك الجوهر الذي بين أيدينا لتكون لنا صولات وجولات في تجريب لما حولنا من مبادئ وضعية ونظم إنسانية، لم تستطع ضمان حياة الرخاء والطمأنينة التي توفرت للأمة الإسلامية حين كان الإسلام سلوكها عمليا، قبل أن يكون مظهرا خارجيا، وفي هذا المقام استحضر مقولة الفيلسوف الايرلندي جورج برنارد شو George Bernard Shaw -1856- 1950 بأن مشكلات العالم المعاصر لا تحتاج من محمد -صلى الله عليه وسلم-إلا إلى بضع دقائق ليحلها جميعا وهو يحتسي قدحا من القهوة.

إن الخصائص القومية والوطنية تغتني بتفاعلها مع التجارب العالمية والربط الجدلي بين الدروس المستخلصة من تجارب الشعوب بالواقع القومي، وهذا لا يعني استغناءا عن التراث لأنه يمثل زاد الأمم في تواصلها الحضاري مع الذات أولا ومع غيرها، كما أنه يرتبط بهوية الأمة، ذاكرة للماضي وتمثلا للحاضر وتطلعا للمستقبل، ومن الغريب أن نترك للمستشرقين مهمة البحث في تراثنا ووضع الأطر والمفاهيم الأساسية لقراءة التراث الإسلامي في مجالات الفكر السياسي ضمن مجالات أخرى، ونقف موقف المتلقي المولع بعلوم الغرب وفكره.

إننا إن تجاوزنا حالة المتلقي الذي درجنا عليها، وقمنا بمراجعة الأسس المعرفية والفكرية والنظرية في تعاملنا مع حقل الدراسات السياسية المعاصرة، على ضوء إعادة قراءة الخبرة

الحضارية الإسلامية، لوجدنا الحاجة الملحة لمراجعة الكثير من المسلمات السائدة في علم السياسة، ولأصبحنا أكثر قدرة على استيعاب وتوظيف كل ما تقدمه العلوم الغربية بعد نقدها.

فعند محاولة إعادة بناء علم السياسة من منظور التراث الإسلامي ومن منظور المراجعات النقدية لما هو موجود، نكتشف أن منطلقات التحليل الخلدوني هي الأقرب لشرح وتفسير الظاهرة السياسية، حيث تضع نشأة الدولة وأسبابها، وأطوارها، وأبنيتها، ووظائفها في إطار ظاهرة العمران البشري، فتكون هذه المنطلقات أكثر غنى على مستوى التنظير الفكري وأقرب للواقع على المستوى الحضاري، وأوسع أفقا من المدخل الاختزالي الذي يقلص الاجتماع البشري إلى الوجود السياسي للجماعة.

إن من أهم الأسس التي يقوم عليها النسق المعرفي الإسلامي (ابستمولوجيا الإسلام) أن العلم لا يعرف الكلمة الأخيرة، وأن البحث في ظواهر الإنسان والكون والوجود بحث دائم بدوام وجود عقل الإنسان وحركة الوجود، ذلك لأن عناصر العملية العلمية دائما في تغير وتجدد وتحول.

الهوامش

1- فضل الله محمد اسماعيل، سياسية الإسلام بين الرأي والرأي الآخر، مصر: دار بستان المعرفة للطبع والنشر والتوزيع، 2003، ص85-88.

2- نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي القاهرة: دار القارئ العربي، (د.ت.ن)، ص13.

3- نفس المرجع، ص14-15.

4- عبد الرحمن خليفة، في علم السياسة الإسلامي، الإسكندرية دار المعرفة الجامعية، 1990، ص46.

5- نفس المرجع، ص10-11.

6- علي الدين هلال وجميل مطر، النظام الاقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، www.kotobarabia.com، ص21.

7- عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1989، ص65.

8- نفس المرجع، ص66.

9- عبد الرحمن خليفة، المرجع السابق الذكر، ص36.

10- محمد نصر مهنا، علم السياسة بين الاصالة والمعاصرة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2011، ص14.

11- عمار بوحوش، تدريس العلوم السياسية بجامعة الجزائر، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث للجمعية العربية للعلوم السياسية المنعقد بالقاهرة من 1 إلى 3 فيفري 1989، ص3.

12- نفس المرجع، ص5-6.

13- محمد نصر مهنا، في علم السياسة قراءة في المنهج، مصر: مركز الاسكندرية للكتاب، 2007، ص 4-5.

14- هناك فريق أخر من الباحثين المسلمين يفصلون بين النص الموحى وبين الاجتهاد الإنساني، حيث يرون عدم جواز إطلاق لفظ التراث عليه، وذلك تنزيها للقرآن الكريم من أن يساوى بينه وبين ثمرات الفكر الإنساني، ومحاولة لإبعاده والسنة النبوية من أن يدخلا في دائرة السجال بين أهل التراث والأصالة وأهل المعاصرة. للمزيد أنظر نصر محمد عارف، في مصادر التراث السياسي الإسلامي دراسة في اشكالية التعميم قبل الاستقراء والتأصيل، ط1، الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1994.

15- ليندا بورايو، دور العلوم السياسية في نهضة المجتمعات العربية الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر، كلية الإعلام والعلوم السياسية، 2005، ص 59-60.

16- نصر محمد عارف، في مصادر التراث السياسي الإسلامي دراسة في اشكالية التعميم قبل الاستقراء والتأصيل، ط1، الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1994، ص59.

17- للاطلاع على عناوين المؤلفات، راجع نصر محمد عارف، في مصادر التراث السياسي الإسلامي دراسة في اشكالية التعميم قبل الاستقراء والتأصيل، المرجع السابق الذكر، ص59-64.

18- نصر محمد عارف، في مصادر التراث السياسي الإسلامي دراسة في اشكالية التعميم قبل الاستقراء والتأصيل، المرجع السابق الذكر، ص64-67.

19- يشير نصر محمد عارف إلى أن المعروف من التراث السياسي الإسلامي ليس هو كل ما وجد أو كتب في تاريخ المسلمين حول الظاهرة السياسية، بل قد يكون هناك مصادر أخرى لم يتم الكشف عنها أو دراستها أو التعامل معها، نظرا لأن التراث الإسلامي في مجمله لم يشهد حتى الآن محاولة جادة لجمعه أو فهرسته أو تصنيفه، مع تشتت أماكن وجوده.

20- نصر محمد عارف، في مصادر التراث السياسي الإسلامي دراسة في اشكالية التعميم قبل الاستقراء والتأصيل، المرجع السابق الذكر، ص99-103.

21- يعد عهد الامام علي بن ابي طالب إلى الأشتر النخعي عندما ولاه مصر مثالا رائعا لهذه العهود حيث حدد فيه الامام علي طبيعة شخصية الحاكم وخصائصه وكيفية اختيار الموظفين والكتاب، وطبيعة العلاقة بينهم وبين الحاكم من ناحية، وبينهم وبين الرعية من ناحية ثانية، وفرق بين البطانة الخيرة وبطانة السوء، وأثر كل منهما على سياسات الحاكم، ثم تناول كيفية بناء الثقة بين الحاكم والرعية، وما يجب على الحاكم أن يقوم به من نشر للعدل، إلى غير ذلك من الوصايا. للمزيد أنظر مقتبس السياسة وسياج الرياسة، كتاب امير المؤمنين علي بن ابي طالب كرم الله وجهه إلى الاشتر النخعي لما ولاه على مصر حين اضطرب محمد بن ابي بكر، نشره الإمام محمد عبده، متاح عبر موقع

http://al-mostafa.info/data/arabic/depot3/gap.php?file=i003682.pdf

22- للمزيد أنظر نصر محمد عارف، ، في مصادر التراث السياسي الإسلامي دراسة في اشكالية التعميم قبل الاستقراء والتأصيل، المرجع السابق الذكر، ص106-232.

23- محمد بن موسى العامري، الدولة الإسلامية والدولة المدنية، ص1-2، مقالة منشورة على موقع http://dawacenter.net/download/0068.pdf

24- نصر محمد عارف، ، في مصادر التراث السياسي الإسلامي دراسة في اشكالية التعميم قبل الاستقراء والتأصيل، المرجع السابق الذكر، ص86.

25- ليندا بورايو، المرجع السابق الذكر، ص 73-74.

26- محمد نصر مهنا، المرجع السابق الذكر، ص 35.

27- للمزيد أنظر عمار بوحوش، المرجع السابق الذكر، ص8-11.